الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ٢٨١٢٦
التاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٥
الإحالة

مديرية الشركات
الرقم ١٥٦٦١
التاريخ ٢٧/١١/٢٠٢٥
إسم الدائرة

محضر اجتماع

الهيئة العامة العادية لمصرف "بنك بيمو السعودي الفرنسي" ش.م.س.ع.

المنعقدة في 2025/11/26

مقدّمة:

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س.ع إلى المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية التي تقرر انعقادها في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء في 2025/11/26 في فندق الشام، قاعة الأمويين بدمشق وذلك للبحث في جدول الأعمال المعد لهذا الاجتماع،

و عملاً بالمادتين /173-5-ب/ و /170-2/ من قانون الشركات و برأي مصرف سورية المركزي بخاتمة كتابه رقم 161/3351 في 15-9-2012، فلقد تقرر أنه إذا لم يتحقق النصاب خلال ساعة من الموعد المقرر، فتقعد الجلسة الثانية في نفس اليوم و المكان و في ساعة لاحقة أي في الساعة الحادية عشرة صباحاً وبنفس المكان،

و بناءً على الكتب الموجهة إلى كل من وزارة الاقتصاد والصناعة/الإدارة العامة للتجارة الداخلية و حماية المستهلك و مصرف سورية المركزي و هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية و سوق دمشق للأوراق المالية المتضمنة إبلاغهم الدعوة المذكورة لتكليف ممثل عنهم لحضور اجتماع الهيئة العامة،

وبعد نشر الدعوة للهيئة العامة مرتين في كل من الصحف اليومية التالية على أن تكون أول نشرتين قبل 15 يوماً[1] على الأقل من موعد الهيئة العامة:

صحيفة الثورة بالعدد رقم 1511 بتاريخ 2025/11/10
صحيفة الحرية بالعدد رقم 148 بتاريخ 2025/11/10
صحيفة الثورة بالعدد رقم 1512 بتاريخ 2025/11/11
صحيفة الحرية بالعدد رقم 149 بتاريخ 2025/11/11

وبعد نشر الميزانية مرتين في كل من الصحيفتين اليوميتين التاليتين على أن تكون أول نشرتين موعد الهيئة العامة بـ 15 يوماً[2] بالنسبة للميزانية:

صحيفة الحرية بالعدد رقم 55 بتاريخ 2025/7/1
صحيفة الثورة بالعدد رقم 1418 بتاريخ 2025/7/1

فلقد حضر هذا الاجتماع ممثلَي وزارة الاقتصاد والصناعة، السادة إمامة محمد وعمار حسين استناداً لكتاب التكليف رقم /1/12//7232/ و تاريخ 2025/11/26.

و حضر ممثلو مصرف سورية المركزي السادة علي سلطان ومهند عيسى ونصر قموحي و السيدة أسيل حسين المفوضين بكتاب المصرف المركزي رقم 16/5278/ص و تاريخ 2025/11/13.

وزارة الاقتصاد والصناعة
الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٥

[1] قانون الشركات 2011/29، المادة 173-4.
[2] قانون الشركات 2911/29، المادة 196-1.

و حضر ممثلو هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية السيد أحمد القصار والآنسة شذى حمندوش المفوضين بكتاب الهيئة رقم 1033/ص-إ.م و تاريخ 2025/11/20.

و حضر عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة لايقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد المجلس حيث حضر السادة بسام معماري و رياض عبجي و فريد خوري و سامر عياش و لينا أشرفية.[3]

كما حَضَر إلى مكان الاجتماع حوالي الساعة العاشرة عدداً من المساهمين يحملون /165,421,668/ سهماً أصالة و وكالة مما يعادل نسبة /82,71/% من كامل الأسهم في المصرف

أي **أكثر** من الحد الأدنى لاكتمال نصاب الجلسة الأولى للقرارات الداخلة باختصاص الهيئة العامة العادية المحدَّدة بالمادة 166 من قانون الشركات بما لا يقل /100,000,000/ سهم تشكِّل 50% من مجمل الأسهم المكتتب عليها في الشركة البالغة /200,000,000/ سهم.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها قبل /15/ يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة و نشر الميزانية قبل 15 يوماً من تاريخ الجلسة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات، وتمثيل الجهات الوصائية بمندوبين عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

محضر الإجتماع:

في ضوء ذلك بدأت الهيئة العامة أعمالها برئاسة رئيس مجلس الإدارة[4] السيد بسام معماري الذي قام باختيار من بين المساهمين كلاً من السادة ندى صليبا و عامر فضول مراقبَي تصويت و المحامي كريم المنيّر مدوناً لوقائع الجلسة.[5]

ومن ثم بدئ بتناول مواضيع جدول الأعمال وفق ما يلي:

أوّلاً – انتخاب أعضاء مجلس الإدارة نظراً لانتهاء ولاية مجلس الإدارة الحالي:

إن مجلس الإدارة الحالي انتخبته الهيئة العامة المنعقدة في 2022/8/30 لمدة ثلاث سنوات انتهت في 2025/8/30.

بحسب المادة 139-6 من قانون الشركات، يجب انتخاب مجلس الإدارة الجديد "*خلال التسعين يوماً الأخيرة من مدة* ولايته [...] *على أن يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس الإدارة الجديد و إذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب يشترط في ذلك ألا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات عن تسعين يوماً من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم*".

و عملاً بتعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/0/1186 في 2011/6/1 الذي يشترط نشر دعوة للترشح في صحيفتين يوميتين و لمرتين على التوالي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ الهيئة العامة، على أن يُغلق باب الترشيحات بنهاية اليوم الخامس عشر من تاريخ الاعلان الأول، فلقد جرى نشر الدعوة للترشح في الصحف التالية:

[3] قانون الشركات 2911/29، المادة 173-6.
[4] قانون الشركات 2011/29، المادة 181.
[5] قانون الشركات 2011/29، المادة 182-(1 و 2).

صحيفة الثورة بالعدد رقم 1480 بتاريخ 2025/9/28

صحيفة الحرية بالعدد رقم 117 بتاريخ 2025/9/28

صحيفة الثورة بالعدد رقم 1481 بتاريخ 2025/9/29

صحيفة الحرية بالعدد رقم 118 بتاريخ 2025/9/29

و وافقت كل من لجنة الترشيحات و المكافآت وتطوير الموارد البشرية لدى بنك بيمو السعودي الفرنسي و مصرف سورية المركزي على ترشُّح المرشحين الاثني عشر التالية أسماءهم لمقاعد المجلس التسعة:

1. بيمو البنك الأوروبي للشرق الأوسط ش.م.ل يمثله السيد طلال فؤاد الشيخه.
2. البنك السعودي الفرنسي يمثله السيد عبد العزيز عبد الله الملحم.
3. البنك السعودي الفرنسي يمثله السيد عادل محمد علي ملاوي.
4. البنك السعودي الفرنسي يمثله السيد عبد المحسن ابراهيم الريس.
5. السيد بسام ممدوح معماري ،
6. السيد رياض بشارة عبجي ،
7. السيد فريد طلال الخوري ،
8. السيدة أسيل محمد رياض التاجي،
9. السيد عاصم سليمان سليمان،
10. السيدة لينا محمد صفوان أشرفيه ،
11. السيد عبد الكريم كلود هنري الخياط،
12. السيد سهيل جان حجار.

و جرى تقديم عرض موجز عن المرشحين.

و حيث أن المادة 183 من قانون الشركات نصت على أن يكون التصويت بالطريقة التي يعينها رئيس الجلسة وأن يكون التصويت بالاقتراع السري إذا طلب ذلك 10% من المساهمين الحاضرين،

و حيث أن المرشحين السادة عبد الكريم كلود هنري الخياط و فريد طلال الخوري و السيدة أسيل محمد رياض التاجي قرروا الرجوع عن ترشحهم و لم يبقى إلا تسعة مرشحين لتسعة مقاعد،

وبذلك يكون قد نجح المرشحون التسعة بالتزكية نظراً لتطابق عدد المرشحين مع عدد المقاعد.

وبذلك انتخبت الهيئة العامة المرشحين السادة التسعة التالية أسماءهم أعضاءً في مجلس الإدارة الجديد لمدة **ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ هذه الهيئة العامة أي من 2025/11/26**:

1. بيمو البنك الأوروبي للشرق الأوسط ش.م.ل يمثله السيد طلال فؤاد الشيخه.
2. البنك السعودي الفرنسي يمثله السيد عبد العزيز عبد الله الملحم.
3. البنك السعودي الفرنسي يمثله السيد عادل محمد علي ملاوي.
4. البنك السعودي الفرنسي يمثله السيد عبد المحسن ابراهيم الريس.
5. السيد بسام ممدوح معماري ،
6. الدكتور رياض بشارة عبجي،

7. السيد عاصم سليمان سليمان،
8. السيدة لينا محمد صفوان أشرفيه،
9. السيد سهيل جان حجار.

وفق نتائج انتخابات أعضاء مجلس الإدارة، فقد تم انتخاب السيد سهيل جان حجار والسيدة لينا محمد صفوان أشرفية من غير المساهمين. على أن يتم موافاة وزارة الاقتصاد والصناعة بنسخة عن اجتماع توزيع المناصب وحق التوقيع وفق أحكام قانون الشركات.

ثانياً–تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام 2024 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة[6]

جرى تقديم ملخص عن تقرير المجلس المقدم إلى الهيئة العامة الذي تضمن:[7]

- تقرير عن أعمال الشركة خلال سنة 2024.
- توقعات عن نشاط الشركة سنة 2025.
- ذكر للأرباح أو الخسائر.

ثالثاً– سماع تقرير مدقّق الحسابات عن أحوال المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدّمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31[8]

جرى قراءة خلاصة عن تقرير مدقق حسابات الشركة على الحضور علماً أنه جرى تقديم و توزيع نسخة عنه على الحضور.[9]

رابعاً– مناقشة و إقرار تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات و الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31[10]

جرى استعراض الميزانية بما فيها الأرباح والخسائر والتي تشير إلى إن الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للدورة المالية 2024 أظهرت ربحاً قدره /105,983,467,000/ ل.س (قبل تنزيل الاحتياطيات)، وربحاً قدره /5,522,324,000/ ل.س بعد تنزيل الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة.

وتماشياً مع كتاب مصرف سورية المركزي رقم 16/3955/ص تاريخ 2025/9/8 المتضمن عدم إمكانية البحث في موضوع توزيع أية أرباح على المساهمين و إصدار أسهم جديدة في ظل الوضع الراهن. بعد فتح مجال النقاش،

تقدم الدكتور وليد الأحمر بمداخلة ذكر فيها أننا على أعتاب مرحلة مفصلية في القطاع المصرفي السوري بعد حوالي عام على التحرير وسقوط النظام البائد .

لذلك اسمحو لي أن أعبر عن رأيي كمحلل ومتابع وقارىء للبيانات والأرقام من خلال النظرة سوياً للنقاط الأساسية التالية:

- فيما يخص قرار مصرف سورية المركزي بشأن التعرضات والتوظيفات في لبنان فإنني أعتبره بمثابة العمل الجراحي الدقيق الذي لابد منه ولازم من أجل إعادة دمج القطاع المصرفي السوري في النظام المالي العالمي وهي خطوة موفقة لابد منها رغم مستواها ونتائجها

[6] المرسوم التشريعي 2011/29، المادة 168-1 و168-3.
[7] المرسوم التشريعي 2011/29، المادة 150-4.
[8] المرسوم التشريعي 2011/29، المادة 168-2 و168-3.
[9] قانون الشركات 2011/29، المادة 189.
[10] المرسوم التشريعي 2011/29، المادة 168-2 و168-3.

على بعض الشرائح ولوقت المدة الممنوحة وهذا أمر يشكر عليه سعادة حاكم مصرف سورية المركزي د عبد القادر حصرية ولكن العتب على التوقيت والمدة الممنوحة وهنا لهذا التحدي باسم صغار المساهمين وصغار المستثمرين في السوق المالية والذي يشكلون الكتلة الأضعف في هذه المعادلة والتي تدفع ثمناً كبيراً نتيجة لهذه الإجراءات وذلك دون أن تؤخذ في الاعتبار أي توضع في الحسبان وذلك بسبب عدم وجود جهة مستقلة تدافع عن حقوقها ومهامها فمن يعوضهم عن عدم توزيع الأرباح وعدم إجابة سؤالهم الكبير وهذا سؤال كبير لمن يهمه الأمر.

- بالنسبة لبنك بيمو السعودي الفرنسي بهذا الخصوص كمجلس إدارة رئيسياً (أعضاء وإدارة تنفيذية) بما يتوجب عمله في هذا المجال وبادر بنشر الإفصاح حول توزيع أرباح للمساهمين غير مسبوق وبنسب جيد جداً 200 % أسهم بجانب 100% أرباح نقدية ولكن للأسف تم تأجيل الاجتماع وإلغاء توزيعات الأرباح المقررة. وكذلك بما يخص المؤونات المشكلة كان لإمكان القائمين على البنك بالسنوات السابقة الاعتناء بمؤوناته 30% التي كانت مطلوبة كحد أقصى من البنك المركزي أيام النظام السابق وتوزيع الباقي كأرباح إلا أن النظرة لديه كان أبعد بضرورة التحوط وتشكيل نسبة أكبر من المؤونات وصلت اليوم الى ما يقارب 60% وهذا يحسب ويسجل لهم وليس عليهم.

- بالنسبة لي شخصياً وكيل كثير من المساهمين الأخرين فقد تضررنا بسبب إلغاء توزيع الأرباح المجزية التي كنا ننتظرها والتي تم الإعلان عنها ولكم دون للأرباح المنشورة المتداولة فأنا لدي ثقة كبيرة بهذا البنك وسياسات في المرحلة القادمة وأحب أن أوكد للجميع بأن النقطة الفارقة وتقطة التحول الكبير هي عودة الشريك المميز الى البنك وهو البنك السعودي الفرنسي مشكوراً لتفعيل شراكته ودوره في البنك بعد سنوات من البعد وهذا يعطينا شعور كبير بالثقة والطمأنينة وذلك للأسباب التالية:

- البنك السعودي الفرنسي واحد من أكبر خمسة بنوك رائدة في المملكة العربية السعودية بحجم أصول تتجاوز 80 مليار دولار وبأرباح سنوية تفوق 8,2 مليار دولار أمريكي وكدور مميز في القطاع المصرفي السعودي وأدى إلى إعادة تفعيل دوره في بنك بيمو السعودي الفرنسي لتعتبر قوة وعلامة فارقة في مسيرة هذا المصرف وفي مرحلة حساسة جداً ودقيقة يمر بها القطاع المصرفي السوري.
- وهنا لابد أن أتوجه بأسمائنا بالشكر والتحية للمملكة العربية السعودية الشقيقة حكومة وشعباً على مواقفها الداعمة لسورية وخاصة الدور المميز لسمو ولي العهد الأمير بعد سعيه لرفع العقوبات المفروضة على سورية وتوجيهاته بدعم سورية في كافة المجالات وهذا الدور لن ينساه الشعب السوري وسيتحقق طويلاً للجهات الشقيقة وكذلك فإن الجهد المبذول من مجلس الإدارة ممثلاً برئيس مجلس الإدارة الأستاذ بسام معماري د. رياض عبجي والرئيس التنفيذي من أجل التواصل مع السعودي الفرنسي من أجل تفعيل شراكة في البنك وممارسة دوره من خلال التعاون مع وزارة الاستثمار السعودي وتماشياً مع توجيهات سمو ولي العهد بدعم سوريا من خلال ضخ الاستثمار الضخم ومشاركة الشركات الكبرى في عملية إعادة الإعمار السوري أدى هذا الجهد الدؤوب لإعادة تفعيل دور السعودي الفرنسي وعودته لممارسة دوره في البنك لذلك أطمن زملائي المساهمين بأن القادم أجمل إنشاالله في ظل دعم وشراكة الأشقاء السعوديين.

تقدم السيد عمر الحسيني بمداخلة أفاد فيها أنه يرحب بالبنك السعودي الفرنسي و أقول لكم اشتقنا لكم و بنكبر فيكم و معكم.
و الان عاد اسم بنك بيمو السعودي الفرنسي قولاً و فعلاً .
أتوجه بالتحية لسمو الأمير محمد بن سلمان ولي العهد السعودي لجهوده الكبيرة لرفع العقوبات عن سورية و في توجيه أكبر الشركات السعودية للاستثمار في سورية.
إن ثقتي كبيرة برئيس مجلس الإدارة الأستاذ بسام معماري و الدكتور رياض عبجي الأب الروحي للبنك و ما يتمتعان به بنظرة مستقبلية صائبة و التي أثرت جهودهم و جهود الفريق العامل معهم بتحويل البنك إلى أكبر مجموعة مالية في سورية تضم العديد من البنوك و حصص كبيرة في شركات التأمين و استثمارات واسعة في العديد من البنوك و الشركات الأخرى و أنا كمساهم في البنك أفتخر بذلك.

إن عودة التزاوج و التشاركية مع أكبر بنوك السعودية البنك السعودي الفرنسي و التي أعتبرها بداية جديدة لبنك بيمو و ستحدث انطلاقة سريعة و متطورة للبنك و ذلك من خلال تحويل أغلب رأسمال الشركات المدعوة للاستثمار في سورية عبر هذا البنك و كذلك جميع العمليات المصرفية عند إنشاء هذه الشركات ستكون لصالح البنك و بذلك سيبقى بنك بيمو السعودي الفرنسي الأول في الأول.
و أقول للسادة المساهمين بكرة أحلى و ذلك بفضل الخير الوفير القادم من البنك بإذن الله.
متمنيين لكم دوام التوفيق و النجاح

تقدم الدكتور زياد زنبوعة بمداخلة ذكر فيها أن يبارك لمجلس الإدارة الجديد للوجوه الجديدة، وعبر عن انتقاده للكفاءة والربحية وخلال عام 2024 كان هناك تراجع كبير وللأسف كانت البداية خطأ والنهائية خطأ و إن الكفاءة انخفضت مقارنة بعام 2023 بنسبة 87% والأسوأ من ذلك أن النتيجة أن البنك خاسر و المجموعة خاسرة بقيمة 13 مليار ل.س.
إن الأرباح المدورة بقيمة 167 مليار ل.س هي ليست تشغيلية ويجب تقسيمها على رقمين الرقم الأول 51,7 مليار ل.س ربح الصفقة الفاشلة مع بيبلوس وتم شراء بنك بيبلوس بقيمة 452 مليار ل.س مع العلم أن الموافقة كانت على الشراء بقيمة 152 مليار، وهذا الرقم لم يقبض وهذا خطأ محاسبي وهذا الرقم يجب أن يخفض من التدفقات النقدية.
بالنسبة لتعرضات المصارف اللبنانية هناك ثلاث أرقام 1,15 تريليون ل.س تعرضات بنك بيمو منفرداً و 2 تريليون ل.س مجمدة و 1,58 تريليون مطلوبة من مساهمين بينك بيمو. و ذكر أن البنك لديه 2.6 تريليون ل.س لدى مصرف سورية المركزي وهناك عدة تساؤلات هي هي موجودة فعلاً و هل يمكن سحبها و في حال كانت موجودة لستم بحاجة لتجنيب مخصصات.
و بالنسبة لصفقة بيبلوس وعدتمونا ان تشتروا عن طريق الأسواق المالية ب 37 مليون سهم قيمة السهم حينها 3,000 ل.س بإجمالي 110 مليار ل.س بينما تم شراء الحصة ب 452 مليار ل.س وطلب توضيح حول الإيضاح رقم 4 لكي يعاد النظر به جذرياً و بحسب حساباته الخاصة الرقم يجب أن يكون 353 مليار ل.س بدلاً من 617 مليار ل.س

أجاب رئيس الهيئة العامة بأن بنك بيبلوس لا يقبض بالليرة سورية و حينها كانت التعرضات في لبنان بعام 2020 بقيمة 243 مليون دولار أمريكي وأصبحت 208 مليون دولار أمريكي و هناك التساؤل كيف انخفض الرقم وهي مبالغ مقفولة وهذه الأموال طلب مصرف سورية المركزي التحوط عنها بنسبة 100% و نحن ننتظر الرفع الكامل للعقوبات لكي نطالب بأموالنا كاملةً.
وبالنسبة لبنك بيبلوس سنرى كيف أنه كان استثماراً ناجحاً حيث زادت قيمت استثماراتنا من خمسة إلى عشرة أضعاف و هو من أحسن الاستثمارات التي قام بها البنك.

تقدم المساهم أيمن قوصرة بانه نقدم بشكوى شفهية إلى هيئة الأوراق المالية حول تسمية المراقبين بحيث ان يجب أن نعرف عنهم وان الخسائر في النصف الثاني كانت 1073 ويوجد أكثر من ذلك في الربع الثالث و تم تحقيق ربح مقطع في سبيل تمويل صفقة بيبلوس وإنه يعتبر الدكتور زياد زنبوعة الممثل الصادق عن صغار المساهمين. سبق للبنك أن ذكر أن هناك 250 مليار ل.س في لبنان وسيتم استرداد 100 مليار ل.س.
أجاب رئيس الهيئة العامة أنه لم يذكر أبداً أننا سنسترد 100 مليار من لبنان.

تقدم المساهم عزت محيسن يملك 100 سهم بمداخلة:

ذكر فيها أن عدد الأسهم لا يوحي بالشخص المساهم و أنه عندما تم شراء بنك بيبلوس كان هناك إيداعات في لبنان بقيمة 56 مليون دولار أميركي و عندما تمت الصفقة لماذا لم تتم المقاصة .و تقدم باقتراح حول تشكيل فئة خاصة لصغار المساهمين و اقترح توكيل مصرف سورية المركزي بقضية استعادة الأموال المودعة في المصارف اللبنانية بحيث تصبح قضية سياسية ضاغطة.

تقدم المساهم عماد المعمودي بمداخلة:

بعد إعلان توزيع الأرباح هناك بعض الناس باعت أسهمها وهناك ناس احتفظت بها وانخفض سعر السهم.

أجاب رئيس الهيئة العامة:

أنه بموجب تعميم مصرف سورية المركزي بشهر حزيران سمح للبنوك بتوزيع أرباح نقدية و صدر قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بناءً على البيانات المالية التي وافق عليها مصرف سورية المركزي، و أُرسل القرار إلى هيئة الأوراق المالية و تم الإفصاح عن ذلك و بعد ظهور موضوع التعرضات لبنان تحفظ مصرف سورية المركزي على توزيع الأرباح و نحن نحترم قرار مصرف سورية المركزي ونوافق عليه ونؤيده و نأمل أن يتم توزيع ما وعدنا به و أكثر في المستقبل.

و لدى السؤال عن الاستثمار في البنك فقط أجاب رئيس مجلس الإدارة قال أنه قبل الحرب كان هناك حسابات في عدة بنوك أجنبية و نتيجة العقوبات تم إغلاق هذه الحسابات و لم يتم هناك المجال للتحويل إلا للبنان و بعدها بعض البنوك اللبنانية طلبت إغلاق حساباتنا أيضاً.

تقدم الدكتور أحمد حسن بمداخلة حول إمكانية تعيين مدقق حسابات من قبل المساهمين فأجاب رئيس الهيئة العامة أنه بموجب قانون الشركات لا يجوز أن يكون مدقق الحسابات من المساهمين.

وتقدم المساهم الدكتور نبيل سكر حول نوع التسهيلات الائتمانية

أجاب الرئيس التنفيذي اندره لحود أن التسهيلات هي عبارة عن قروض تجزئة و قروض للشركات الصغيرة و المتوسطة و هي إنتاجية بغالبيتها و القرار الداخلي في المصرف هو للتوجه للمواضيع الإنتاجية و الصناعية و هنالك أيضا قروض شخصية و للإفراد و هي موزعة جغرافيا في دمشق و ريفها في الدرجة الأولى و حمص وحلب بالدجة الثانية و الساحل في الدرجة الثالثة.

وافقت الهيئة العامة على **تقرير مجلس الإدارة و تقرير مدقق الحسابات و الحسابات و الميزانية الختامية** بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

خامساً – مناقشة واقع محفظة التّسهيلات الائتمانيّة لدى المصرف وتطوّرها خلال عام 2024:

جرى تقديم ملخص عن واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال عام 2024.

ازدادت صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 126.23% حيث سجلت 894,654,352,000 ليرة سورية بنهاية 2024 مقارنة مع 395,454,009,000 ليرة سورية بنهاية 2023، مع العلم أن الديون المنتجة قد ازدادت بنسبة 129.93% والغير منتجة بنسبة 175.58% بالمقارنة مع عام 2023.

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

سادساً – إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة:

في ضوء المناقشات الجارية في الهيئة العامة لمجمل التقارير والحسابات والميزانية، برأت الهيئة العامة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم لعام 2024.[11]

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

سابعاً – البحث في تكوين احتياطيات[12]

بيَّن رئيس الجلسة بأن المصرف يقوم بتكوين احتياطيات وفقاً للقوانين الناظمة لذلك.

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ثامناً – البحث في تعويضات مجلس الإدارة

بخصوص سنة 2024

لقد بلغت تعويضات مجلس الإدارة و بدلاتهم عن سنة 2024 مبلغ / 1,072,073,729/ ل.س علماً أن بعض أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا تعويضات عن السنة المذكورة.

و بخصوص سنة 2025

سيجري أيضاً احتساب التعويضات السنوية و تعويضات حضور اجتماعات المجلس بنفس المبدأ و الأساس المتبع في سنة 2024.

و أقرت الهيئة العامة المبالغ المذكورة بالإجماع.

تاسعاً – البحث في مكافآت مجلس الإدارة

لم يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت[13] عن سنة 2024.

[11] قانون الشركات 2011/29، المادة 168-8.

[12] قانون الشركات 2011/29، المادة 168-6.

و أقرت الهيئة العامة ذلك بالإجماع.

عاشراً – انتخاب مدقق الحسابات وتحديد أتعابه

بناءً على اقتراح لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب السيد أسعد صلاح شرباتي مدققاً للحسابات لدورة سنة 2025 وفوّضت مجلس الإدارة بصلاحية تحديد أتعابه.

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

أحد عشر – الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بتولي إدارة أو عضوية مجالس إدارة شركات منافسة أو مشابهة[14]

حيث أن المادة 152-4 من قانون الشركات تشترط ترخيص من الهيئة العامة للشركة على اشتراك أعضاء مجلس الإدارة في إدارة شركات منافسة أو مشابهة على أن يجدد الترخيص كل سنة،

1-بخصوص بنك الائتمان الأهلي:

نظراً لأن بنك بيمو السعودي الفرنسي يملك نسبة كبيرة من الأسهم في المصرف المذكور، مما يبرر مشاركة بنك بيمو السعودي الفرنسي في عضوية مجلس إدارة هذا المصرف على أن يجري تجديد هذا الترخيص كل سنة. لذلك تمت الموافقة بالإجماع على تولي بنك بيمو السعودي الفرنسي عضوية مجلس لإدارة بنك الائتمان الأهلي.

2-بخصوص مصرف بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر:

و نظراً لأن بنك بيمو السعودي الفرنسي يملك نسبة كبيرة من الأسهم في المصرف المذكور، مما يبرر مشاركة بنك بيمو السعودي الفرنسي في عضوية مجلس إدارة هذا المصرف على أن يجري تجديد هذا الترخيص كل سنة. لذلك تمت الموافقة بالإجماع على تولي بنك بيمو السعودي الفرنسي عضوية مجلس إدارة مصرف بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر.

-بخصوص شهبا بنك سوريا:

و نظراً لأن بنك بيمو السعودي الفرنسي يملك نسبة كبيرة من الأسهم في المصرف المذكور، مما يبرر مشاركة بنك بيمو السعودي الفرنسي و أعضاء مجلس إدارته في عضوية مجلس إدارة هذا المصرف على أن يجري تجديد هذا الترخيص كل سنة. لذلك تمت الموافقة بالإجماع على تولي بنك بيمو السعودي الفرنسي عضوية مجلس إدارة شهبا بنك سوريا.

- بخصوص بنك بيمو لبنان ش.م.ل وبنك بيمو أوروبا:

و نظراً لأن عضو مجلس الإدارة الدكتور رياض عبجي يتولى رئاسة مجلس إدارة بنك بيمو ش.م.ل وبنك بيمو أوروبا.

[13] المادة 156-1 من قانون الشركات اشترطت ألا تزيد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة عن 5%

[14] قانون الشركات 2011/29، المادة 152-4.

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

اثني عشر – العقود التي فيها مصلحة لأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة

أ- اتفاق استعمال اسم المصرف والشعار بين بنك بيمو السعودي الفرنسي و بنك بيمو عن سنة **2024**:

بخصوص اتفاق استعمال اسم المصرف والشعار مع بنك بيمو (البنك الأوروبي للشرق الأوسط) ش.م.ل.،
إن العقد المذكور يعتبر، وفق المادة 152-1و2 من قانون الشركات، أن فيه مصلحة غير مباشرة للدكتور رياض عبجي نظراً لأنه يتولى عضوية مجلسَي إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي و بنك بيمو ش.م.ل.
إن الخدمات التي يغطيها هي فقط الترخيص باستعمال الاسم و الشعار.

ب- إجازة إبرام اتفاقية دعم فني تشغيلي مع بنك الائتمان الأهلي:[15]
بما أن مجلس النقد و التسليف اشترط إبرام اتفاقية دعم فني تشغيلي بين بنك بيمو السعودي الفرنسي و بنك الائتمان الأهلي[16]،
و بما أن تولي بنك بيمو السعودي الفرنسي عضوية مجلس إدارة بنك الائتمان الأهلي و كذلك قيام عضوين على الأكثر من مجلس إدارة بنك بيمو السعودي الفرنسي تولي عضوية بنك الائتمان الأهلي بنفس الوقت يجعل من اتفاقية الدعم الفني و التشغيلي المذكورة عقداً فيه مصلحة لعضوَي مجلس الإدارة المذكورين و لبنك بيمو السعودي الفرنسي بحسب المادة 152-1+2 من قانون الشركات،

لذلك جرى اقتراح موافقة الهيئة العامة على إبرام العقد المذكور تنفيذاً لقرار مجلس النقد و التسليف و تفويض رئيس المدراء التنفيذيين أو رئيس مجلس الإدارة بالتفاوض على العقد المذكور و إبرامه بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي على ذلك.

ج- إجازة التعاقد مع شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية:[17]
نظراً لأن المصرف يملك حصة كبيرة في شركة بيمو السعودي الفرنسي المالية التابعة له، ونظراً لأن الشركة المذكورة مختصة بتقديم المشورة والدراسات المالية، جرى اقتراح السماح للمصرف بإبرام عقود مع الشركة المذكورة بناء على حاجة المصرف وتكليف إدارة المصرف بصلاحية إبرام تلك العقود.

[15] قانون الشركات 2011/29، المادة 152-(1+2).
[16] قرار مجلس النقد و التسليف رقم 45/م.ن في 2021/2/18، المادة 4-5.
[17] قانون الشركات 2011/29، المادة 152-(1+2).

د- إجازة إبرام عقد إيجار مع شركة عبجي للمواد الكيماوية المساهمة المغفلة الخاصة السورية:[18]

حيث أن شقيق عضو مجلس الإدارة الدكتور رياض عبجي له حصص وعلاقة مع شركة عبجي للمواد الكيماوية المساهمة المغفلة الخاصة، جرى الاقتراح على الهيئة العامة أن تُرخّص للمصرف بأن يستمر باستئجار من الشركة المذكورة العقار رقم 9/6516 من المنطقة العقارية الرابعة بحلب الواقع بنزلة المحافظة المؤلف من طابق تحت الأرض مساحته 131 متر مربع تقريباً وطابق أرضي مساحته 363 متر مربع تقريباً ليُستعمل فرعاً للمصرف وذلك لقاء بدل إيجار سنوي قدره خمس وستون مليون ليرة سورية لفترة 3 سنوات ابتداءً من 2024/1/1.

هـ- إجازة إبرام عقد مع شركة خوري وفرح للآلات والمعدات النموذجية محدودة المسؤولية:

تم شراء شواحن و بطاريات وأجهزة نقاط بيع من شركة خوري وفرح للآلات والمعدات النموذجية محدودة المسؤولية (المرتبطة بالأستاذ فريد طلال الخوري عضو مجلس الإدارة) بمبلغ وقدره 9,460,000 تسعة ملايين واربعمائة وستون ألف ليرة سورية لاغير.

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ثالث عشر – الموافقة على اتفاق الدعم الفني مع الشريك الاستراتيجي الذي أصبح محصوراً باستعمال الاسم والشّعار الخاص ببنك بيمو ش.م.ل من قبل المصرف و تفويض مجلس الإدارة بتعديل الاتفاق وفق ملاحظات مصرف سورية المركزي عند اللزوم.

إن الخدمات التي يغطيها الاتفاق مع بنك بيمو (البنك الأوروبي للشرق الأوسط) ش.م.ل هي فقط الترخيص باستعمال اسم و شعار بنك بيمو ش.م.ل من قبل بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.س.ع، و وافقت الهيئة العامة على الاتفاق و على تفويض مجلس الإدارة بتعديل الاتفاق وفق ملاحظات مصرف سورية المركزي عند اللزوم.

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

رابع عشر –عرض قيمة البدل السّنوي مقابل استعمال الاسم والشّعار الخاص ببنك بيمو ش.م.ل و إقراره و تفويض مجلس الإدارة بتعديل الاتفاق وفق ملاحظات مصرف سورية المركزي عند اللزوم.

إن قيمة البدل مقابل استعمال الاسم والشّعار الخاص ببنك بيمو ش.م.ل هو خمسين ألف يورو، و وافقت الهيئة العامة على البدل المذكور على تفويض مجلس الإدارة بتعديل الاتفاق وفق ملاحظات مصرف سورية المركزي.

[18] قانون الشركات 2011/29، المادة 152-(1+2).

وافقت الهيئة العامة على ذلك بعدد أسهم /124,921,669/ سهم من أصل /165,421,668/ سهم الحاضرة في الاجتماع أي ما يفوق نصف الأسهم الممثلة في الاجتماع بعد أن امتنع البنك السعودي الفرنسي الذي يحمل 40,500,000 سهم عن التصويت. أي صدرت الموافقة بما يفوق الأغلبية المطلوبة بالمادة 167 من قانون الشركات للهيئات العامة العادية البالغة ما يزيد على 50% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة أعمالها.

مدون وقائع الجلسة

كريم المنيّر

مراقبا التصويت

ندى صليبا و عامر فضول

مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة

إمامة محمد وعمار حسين

رئيس جلسة الهيئة العامة

بسام ممدوح معماري

صورة طبق الأصل

٢٧ تشرين الثاني ٢٠١٥